

كوچاوي عيراق
داد كاوي باقاي ئوتتحيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

تعد : ٢٥ / العلية / تمير / ٢٠١١

تتكون المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢١/٨/٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت المعمود وعضوية كل من السادة القضاة فلول محمد السامي وجعفر ناصر حسين والحرم طه محمد والحرم أحمد بابان ومحمد صائب التفتشليدي وعيود صالح التميمسي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسون أبو اثنين المسكوتيين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي - / سلطان حسن جزاع .

التميز عليه - المدعي عليه - / رئيس مجلس محافظة بغداد / إضافة لوظيفته وكلاء

المجلس وليه مجيد الصالح والموظف الحقوقي عماد محمد بونين .

الاعتراض

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه عمل عضواً في المجلس المحلي لحي الخراية التابع للمدعي عليه/إضافة لوظيفته مثلاً عن المدة (٦٥٣) بناءً على طلب المجلس ورغبة سكان المدة عن طريق الاقتراع للبدء من ٢٧/٧/٢٠٠٣ وللغاية ٣١/١٢/٢٠٠٥ وقد حجت إدارة المجلس المحلي في الخراية على استحقاقه من الرواتب متصلة في اتباع الحق في عدم إيفال اسمه مع أسماء الأعضاء مستحقين الرواتب والمطالقات واستمرت في المتابعة رغم المطالبة المستمرة . قام المدعي طلياً في المدعي عليه/إضافة لوظيفته بهذا الصدد وسجل بعد وارد (٦٠٥٢٢) في (٢١/٦/٢٠١٠) . ثم قدم تقاضياً في المدعي عليه وسجل بعد (٧٩٨٨٨) في (١٢/١/٢٠١٠) ولم يبت في التقاض . قام المدعي دعواه بتاريخ ٩/١/٢٠١١ طلياً المحكم بدفع مستطقاته البالغة (٧٥.٠٠٠.٠٠٠) خمسة وسبعون مليون دينار . ونتيجة للترافعة المحضورية العقابية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١١/٥/٢٠١١ وبعد اضطرار (١/١/٢٠١١) حصياً يقضي برد دعوى المدعي ذلك انه لا يمكن اعتبار المدعي عضواً في المجلس المحلي لحي الخراية حيث ان تفرغه للعمل في المجلس لا يكسبه صفة العضوية في المجلس وبالتالي تتمتع بالحقوق والامتيازات المنوطة لأعضاء المجلس . طعن التمير - المدعي - بالعلم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٦/٦/٢٠١١ طلياً لنقضه لأسباب الواردة فيها .

كوت جاري عرواق
داد كاري بالاي نيختيماي



جمهورية العراق
المجلس الاتحادي العليا

عدد : ٢٥٠ / اتحادية / تميز / ٢٠١١

القرار

لدى التفتيش والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر بقوله شكلاً ولدى عطف النظر على التحم المعزل وجد بأنه صحيح وموافق للقانون حيث تبين ومن خلال تدقيق اضماره الدعوى بان المدعي كان قد تطوع كعضو في المجلس المحلي لحي القرابية ممثلاً عن المحلة (١٤٣) لعدد من ٢٠٠٣/٧/٢٧ ولغاية ٢٠٠٥/١٢/٣١ وكان حضوره اليوم واحد في الأسبوع ولم يستلم أي راتب او ملحه من جهة رسمية او من المجلس المذكور أعلاه وحسب ماورد بكتاب المجلس المحلي المتصور لجنة شؤون المجالس رقم (١٤٤) /١٥٠٤ . مجلس ١٠٤ في ٢٠١١/٣/٢٦ كما قرر المدعي في جلسة المرافعة المؤرخة ٢٠١١/٤/٢٧ أمام محكمة القضاء الإداري وهم وجود محضر انتخابي له واله لم يستلم أي راتب او مخصصات من جهة رسمية او من المجلس فينكك لا يمكن اعتبار المدعي عضواً في المجلس المحلي لحي القرابية – وان تطوعه للعمل في المجلس لا يفسيه صفة العضوية فيه وبالتالي لا يحق له التمتع بالمعطى والاستشارات الممنوحة لأعضاء المجلس عليه فان دعوى المدعي تكون قد أقيمت من غير أساس قانوني مما يستوجب ردّها وحيث ان محكمة القضاء الإداري سارت في حكمها المعيز لسي هذا الاجراء واقتت برد الدعوى للأجباب المنوه عنها لثأ عليه فبان حكمها يتسوى صحيحاً وموافقاً للقانون . قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحويل العيز لمرسم التمييزي وسدر القرار ابتداءً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٤١٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٥ وبالاتفاق في ٢٠١١/٨/٢٤ .


الرايس
مونتاز المجدود


العضو
تاريق محمد السايدي


العضو
جعفر كامر حسين


العضو
كريم فخرية


العضو
علي ابراهيم الباني


العضو
محمد صليب الناصري


العضو
عزاد صااح التميمي


العضو
ميثال شمشون


العضو
حسين ابو السايدي